العناقيد الصناعية ودورها في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Industrial clusters and their role in enhancing the competitiveness of small and medium enterprises

أ.د. عبيرات مقدم
أستاذ التعليم العالي
جامعة الأغواط
mok_aburt@yahoo.fr

أ. بن نوي مصطفى *
أستاذ مساعد صنف أ
جامعة الأغواط
m_bennaoui@yahoo.fr

ملخص

تظهر أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في مواجهة مشاكل البطالة و الفقر ورفع معدلات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى أهميتها لما لها من وزن كبير في عدد المؤسسات في الكثير من دول العالم. وتعتبر العناقيد الصناعية كأحد الاستراتيجيات المتبعة لحل ما تواجهه هذه المؤسسات من مشكلات تتعلق بصغر حجمها وتفككها وعدم ارتباطها في هياكل متكاملة ويترتب على تجمع هذه المؤسسات في إطار العنقود الصناعي العديد من المزايا سواء لهذه المؤسسات أو للمجتمع ككل حيث يساعدها على العمل في إطار يسمح لها بالتمتع بمزايا اقتصاديات الحجم الكبير من خلال إمكانية استخدام التكنولوجيا المتطورة وخفض التكاليف بالإضافة إلى تحسين جودة المنتجات النهائية

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العنقود الصناعي، القدرة التنافسية، بيئة الأعمال

Abstract

The importance of small and medium enterprises and their role in addressing the problems of unemployment and poverty and increase economic growth rates in addition to their importance because of their weight in a large number of institutions in many countries of the world. The clusters of industrial as one of the strategies used to solve faced by these institutions from the problems of small size and disintegration and are not linked to the integrated structures and the resulting pool of these institutions within the framework of the cluster industry many advantages, both of these institutions or to society as a whole as help them to work in a framework that allows them to enjoy the benefits of economies of scale through the possibility of using advanced technology and reduce costs in addition to improving the quality of final products.

Key words: small and medium enterprises, the industrial cluster, competitiveness, business environment

المقدمة:

يرى كثير من الاقتصاديين أن تطوير المؤسسات الصغيرة وتشجيع إقامتها، وكذلك المؤسسات المتوسطة من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى. ولذلك أولت دول كثيرة هذه المؤسسات اهتماماً متزايداً، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة.

* المؤلف المرسل

ونظراً لأهمية هذه المؤسسات أخذت معظم الدول النامية تركز الجهود عليها، حيث أصبحت تشجع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، وبدرجة أكبر من الصناعات الكبيرة. ويأتي الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنها بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، يقل حجم الاستثمار فيها كثيراً بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة، كما أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل.

وتعتبر العناقيد الصناعية كأحد الاستراتيجيات المتبعة لحل ما تواجهه هذه المؤسسات من مشكلات تتعلق بصغر حجمها و تفككها وعدم ارتباطها في هياكل متكاملة ويترتب على تجمع هذه المؤسسات في إطار العنقود الصناعي العديد من المزايا سواء لهذه المؤسسات أو للمجتمع ككل حيث يساعدها على العمل في إطار يسمح لها بالتمتع بمزايا اقتصاديات الحجم الكبير من خلال إمكانية استخدام التكنولوجيا المتطورة وخفض التكاليف بالإضافة إلى تحسين جودة المنتجات النهائية.

أولا- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : مفهومها ودورها الاقتصادي

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

أظهرت الدراسات أنه لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هذا بالإضافة إلى أن كلمة "صغيرة" و"متوسطة" هي كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع لآخر حتى في داخل الدولة. فقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من (55) تعريفاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في (75) دولة. ويتم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتماداً على مجموعة من المعايير منها عدد العمال، حجم رأس المال، أو خليط من المعيارين معاً، وهناك تعريفات أخرى تقوم على استخدام حجم المبيعات أومعايير أخرى.

فالبنك الدولي على سبيل المثال يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معياراً مبدئياً، وتعتبر المؤسسة صغيرة إذا كانت توظف أقل من 50 عاملاً. وهناك العديد من دول العالم التي تستخدم هذا المعيار لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، ايطاليا وفرنسا تعتبر المؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا كانت توظف حتى 500 عامل، في السويد لغاية 200 عامل، في كندا واستراليا حتى 99 عاملاً، في حين أنها في الدنمارك هي المؤسسات التي توظف لغاية 50 عاملاً[1].

إن استخدام عدد العمال كمعيار لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمتاز بعدد من المزايا منها:

- يسهل عملية المقارنة بين القطاعات والدول.
- مقياس ومعيار ثابت وموحد Stable Yardstick، خصوصاً أنه لا يرتبط بتغيرات الأسعار واختلافها مباشرة وتغيرات أسعار الصرف.
- من السهولة جمع المعلومات حول هذا المعيار.

وهناك دول أخرى تستخدم حجم رأس المال لتعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مما يؤدي إلى صعوبة المقارنة بين هذه الدول لإختلاف أسعار صرف العملات.

2 – التعريف المعتمد في الاقتصاد الجزائري :

لمواكبة التطورات الاقتصادية اعتمدت الجزائر في تعريفها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي في أفريل 1996، خاصة في ظل انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو متوسطي و كذا توقيعها على " الميثاق العالمي حول المؤسسة الصغيرة و المتوسطة " في جوان 2000 ببولونيا، حيث تبنى القانون الجزائري نفس التعريف و المتمثل في : تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كان وضعها القانوني بأنها كل مؤسسة إنتاج للسلع و الخدمات تشغل من 1 إلى 250 شخص، و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري، و هي تستوفي معايير الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأسمالها أو حقوق التصويت فيها بمقدار 25% فما فوق من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

و يمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري لـ (م.ص.م) في الجدول التالي:

الجدول (01) : تقسيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المشرع الجزائري

الصنف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوية
Micro-entreprise مؤسسة مصغرة	**1 – 9**	< **20** مليون دج	< **10** مليون دج
Petite- entreprise مؤسسة صغيرة	**10 - 49**	< **200** مليون دج	< **100** مليون دج
Moyenne- entreprise مؤسسة متوسطة	**50 - 250**	**200** مليون – **2** مليار دج	**100 – 500** مليون دج

المصدر : القانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الجريدة الرسمية رقم77،المنشورة في 15 ديسمبر 2001

3- الخصائص العامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تتمتع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بجملة من الخصائص تميزها عن المؤسسات الكبرى، وتجعلها قادرة على المنافسة، و تؤهلها لتحقيق الأهداف المرجوة من إنشائها :[3]

1. **محدودية الانتشار الجغرافي** : غالبا ما تتواجد الـ (م.ص.م) على نطاق محلي أو جهوي، و ذلك على عكس المؤسسات الكبيرة التي تمتلك فروع على المستوى الوطني أو الدولي، و تعود محدودية الانتشار الجغرافي إلى انخفاض مستوى استثماراتها.

2. **قلة التدرج الوظيفي** : تتميز هذه المؤسسات بقلة التدرج الوظيفي الذي يعكسه الهيكل التنظيمي البسيط –نسبيا –ويعتمد على مستوى إشراف محدود (صاحب المشروع، مسؤولين مباشرين) وذلك اعتبارا لعدد عمالها، مما يساعد على سهولة و تمركز القرار بيد أصحابها، ويؤدي إلى معالجة المشاكل و استقرار اليد العاملة ويتجه الهيكل التنظيمي إلى التعقيد كلما اتجهنا نحو المؤسسات المتوسطة.

3. **الضآلة النسبية لرأس المال** : تعد قيمة رأس المال المستثمر في الـ(م.ص.م) (أقل من 500 مليون دج) ضئيلة بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة مما يسهل عملية التمويل خصوصا إذا كان المستحدثون يمتلكون نصيبا من رأس المال، بصورته العينية أو النقدية و ذلك ما يخفف الأعباء المالية على البنوك و الهيئات التمويلية الأخرى سيما في ظل الأوضاع المالية التي تشهدها بلادنا.

4. **صغر الحجم و قلة التخصص في العمل** : هذه الخاصية تساعد على المرونة و التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية و الوطنية و حتى الدولية في ظل العولمة و انفتاح الأسواق، و تؤدي إلى سرعة الاستجابة لحاجيات السوق كتغيير درجة و مستوى النشاط أو طبيعته فيكون أقل كلفة بكثير منه في المؤسسات الأكبر حجما، بالإضافة إلى الاستجابة للخصوصيات المحلية أو الجهوية تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج و مستوى الهياكل القاعدية.

5. **نظام معلوماتي بسيط** : يتميز نظام المعلومات بسرعة الإعلام و سهولة انتشار المعلومة فيها وبملاءمته لنظام القرار البسيط و الذي يعتمد على الخبرة و التقدير الشخصيين، و استراتيجية رد الفعل أكثر من اعتماده على استراتيجيات مدروسة و مخططة مسبقا.

6. **مستوى متدني أو متوسط للتقنية و الكفاءات البشرية** : تستخدم هذه المؤسسات التكنولوجيا الأقل تعقيدا و كلفة، نظرا لتخصصها في عدد محدود من عمليات التصنيع و لسهولة تدريب العاملين على استخدامها والتقليل من نفقات التعطيل و الصيانة و لتعويض هذا النقص تلجأ إلى تشجيع روح الإبداع والابتكار لتحسين الجودة و الوصول إلى التنافسية.

7. **كثافة العمل** : كونها وسيلة من وسائل خلق العمالة باعتبارها تعتمد على الكثافة العمالية في الإنتاج أكثر مما تعتمد على الكثافة الرأسمالية، و هي فرصة للدولة النامية التي تشكو في الغالب من ارتفاع معدلات البطالة بها مع ما ينجر عن ذلك من ضعف و تراجع في الطلب.

ثانيا- العناقيد الصناعية : مفهومها ونشأتها

1- مفهوم العناقيد الصناعية(The Industrial Clusters) :

إن واحدًا من أهم المحددات للمقدرة التنافسية للصناعات هو انتشار ظاهرة العناقيد الصناعية، تلك الظاهرة التي وقفت وراء تفسير تميز دولة بعينها في صناعات دون غيرها، وهي الظاهرة التي أصبح لزامًا على كل دولة تسعى إلى تعزيز مقدرتها التنافسية أن تنظر إليها بجدية.

فالعنقود كما تعرفه الأدبيات الاقتصادية هو تجمع يضم مجموعة من الشركات التي تجمع بينها عوامل مشتركة كاستخدام تكنولوجيا متشابهة أو الاشتراك في القنوات التسويقية ذاتها أو الاستقاء من وسط عمالة مشترك أو حتى الارتباط بعلاقات أمامية وخلفية فيما بينها .ويضم هذا التجمع كذلك مجموعة من المؤسسات المرتبطة به والداعمة له، والتي يعتبر وجودها ضرورة لتعزيز تنافسية أعضاء التجمع كالجامعات والمعاهد التعليمية [4].

ويتجاوز هذا المفهوم فكرة التجمع المجردة إلى إرادة حقيقية للتعاون والتنسيق بين عناصر السلسلة المختلفة تؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق ربحية أعلى للجميع، من خلال خلق وسط من المنافسة التي تؤدي إلى رفع الإنتاجية .وهي الفكرة التي تقف في جوهرها في وجه النظرة التقليدية للصناعة، والمتمثلة بالقطاع الذي يشمل جميع الصناعات ذات الإنتاج النهائي المتشابه، والمرتبط غالبًا بالتردد في التنسيق والتعامل بين المتنافسين والاعتماد الأكبر على الدعم والحماية الحكومية دون غيرها.

وربما كان أحد أهم عوامل نجاح العناقيد في كونها تكفل وجود موردين محليين لمدخلات الإنتاج وبكلف أقل نسبيا من استيرادها مما يؤثر إيجابًا على منافسة الصناعة في السوق المحلي والعالمي .حيث أنه وكلما اتجهت الصناعات الداعمة والمرتبطة إلى إنتاج أجزاء محددة ومتخصصة من مدخلات الإنتاج، كان لها دور أكبر في مساعدة الصناعة الرئيسية على التطور والمنافسة عالميًا.

ومن الجدير بالذكر أن العنقود كما تم تعريفه سابقًا قد يكون الشكل الأكثر نضجًا للعمل التكاملي ما بين المؤسسات العاملة في اقتصاد ما، في حين يمكن أن توجد أشكال أخرى للتجمعات الصناعية تشكل في جوهرها عنقودًا محتملا Potential Cluster وهي الأشكال التي تعد من زاوية عملية الأكثر أهمية لواضعي السياسة في الدول النامية .فمعرفة ما يمكن أن يكون عنقودًا ودراسة الظروف المحيطة به ستسهم بشكل فاعل في توجيه السياسات التنموية، لحفزه للانتقال إلى عنقود ناضج.

ويذكر أن العناقيد في العادة تتخذ صبغة مكانية بتركزها في مكان جغرافي واحد، وهو ما يطلق عليه بالعنقود المكاني (أو الإقليمي) Regional Cluster (مثال ذلك صناعة الكمبيوتر والخدمات ذات العلاقة بتكنولوجيا المعلومات فيValley Silicon) حيث تعتمد درجة تركز العناقيد إلى حد ما على مدى تطور وسائل النقل والاتصالات، الأمر الذي يتوقع معه أن يكون للتطور الكبير في مجال الاتصالات أثر على هذه الظاهرة، وخصوصًا في الصناعات القائمة على المعرفة كصناعة تكنولوجيا المعلومات والخدمات المرتبطة بها.

ويعتبر مفهوم العنقود مفهومًا ديناميكيًا(متحركا) وليس استاتيكيًا(ساكنا)، حيث أنه يحتوي على سلسلة من العلاقات والتأثيرات الداخلية والخارجية تؤدي إلى زيادة التنوع التكنولوجي للمنطقة وتطور ونمو العنقود باستمرار. وتعد الشركات الرائدة Entrepreneurial في إدارة واستخدام التكنولوجيا بمثابة القوة المحركة في هذا العنقود وتعتبر هذه العملية الديناميكية وغير المتوقفة مصدرًا هامًا لظهور آفاق إنتاجية عالية تختبئ في طيّات التطبيقات التكنولوجية[5].

ومن الجدير بالذكر أن الديناميكية المنظمة لا تعتمد فقط على التوسع في عوامل الإنتاج وإنما كذلك على تطور القدرات الإنتاجية وتفاعل هذه القدرات مع الفرص الجديدة في الأسواق، والتي تؤدي باستمرار إلى تطوير منتجات جديدة تؤدي بدورها إلى إعادة تشكيل الأسواق.

وتتميز الشركات الرائدة بأنها قادرة على توليد قدرات إنتاجية فريدة من نوعها، وانتهاز الفرص لتطوير منتجات جديدة مما يحدو بالشركات الأخرى بالعمل على زيادة آفاق تخصصها في العنقود .ولا يتوقف دور بعضها عند هذا الحد، وإنما يتعداه ليلعب دورًا مفصليًا في تنمية الاقتصاد بشكل عام وتطوير القدرات والمهارات التكنولوجية في العنقود، وتسمى هذه الشركات. بالشركات التنموية Developmental Firms .

2-نشأة العناقيد الصناعية وتطور العلاقات الصناعية داخلها :

استبينت ظاهرة العناقيد الصناعية لأول مرة في ايطاليا في أواخر سبعينات القرن العشرين وكان من الأوائل الذين اهتدوا إليها بانياسكو1977وجاكوموبيكاتيني1979 وسيباستيانو بروسكو1982 وسيلفيوغوليو 1982 وجورجيوفوا 1983 وقد بحثوا ظاهرة ايطاليا الثالثة التي أصبحت مشهورة الآن والتي أثارت قدرا كبيرا من الاهتمام لدى علماء الأعمال التجارية ويقر الباحثون بان الدور الهام الذي قامت به المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الإيطالي هو إلى حد كبير حصيلة تنظيم الاقتصاد في شكل تكتلات أو عناقيد صناعية وتمثل تجربة ايطاليا واحدة من اكبر تجارب العناقيد الصناعية نجاحا ولا تزال هي النقطة المرجعية الرئيسية في المناقشات الأكاديمية و مناقشات السياسة العامة التي تدور حول تكتلات الشركات الصغيرة و المتوسطة[6].

وتنشأ العناقيد الصناعية أما بصورة عفوية كما يحصل في كثير من البلدان المتقدمة النمو مثل ايطاليا وإما نتيجة لمبادرات تدخلية وسياسات دعم حكومية تهدف إلى الحفز على إقامة الروابط كما هي الحال في الدانمراك والعديد من البلدان النامية مثل شيلي وفي كلتا الحالتين لا تخلق قوى السوق وحدها المستوى الامثل من التعاون بين الشركات لان التعاون مرده في العادة إلى انخفاض تكاليف المعاملات أو ارتفاع مستوى الثقة أو الاثنين معا غير أن السياسة التدخلية الفعالة ترتكز على أفضل الممارسات وهذه الأخيرة تكون في معظمها مكملة لقوى السوق.

ويعتمد وجود نمط من أنماط العلاقات الصناعية داخل العنقود على أساس نشأة العنقود وأيضا على المرحلة التي يمر بها وتتعدد أسباب نشأة العناقيد الصناعية وغالبا ما تكون هذه الأسباب هي ظروف سابقة عملية التكوين فقد تنشا العناقيد نتيجة لأبحاث و دراسات قامت بها إحدى الجامعات أو المراكز البحثية أوضحت فيها أهمية إنشاء العناقيد و طرق تكوينها.

كما تنشا العناقيد نتيجة للطلب على المنتج النهائي أو وفرة عوامل الإنتاج فقد تنشا العناقيد نتيجة لتزايد الطلب على السلعة أو الخدمة غير متوفرة بما يدفع لإنشاء العنقود و أحيانا يفضل المنتجين التواجد بجانب عوامل الإنتاج أو في الأماكن التي تتوافر فيها الصناعات المعدنية و بالتالي ينشا العنقود وبمجرد الانتهاء من عملية تكوين العنقود وبداية عملية الإنتاج يبدأ العنقود في التطور و النمو خاصة إذا ما

توفرت المؤسسات المحلية الداعمة والمساندة للعنقود فيبدأ العنقود الصناعي في اجتذاب المهارات و الأفكار الابتكارية من الجهات المحيطة كما يظهر الموردين المتخصصين وتبدأ عملية التراكم المعرفي داخل العنقود كما تعمل المؤسسات المتخصصة على توفير الأبحاث والبنية الأساسية والتدريب المتخصص للعاملين. ويمر نمو العلاقات الصناعية داخل العناقيد الصناعية بعدد من المراحل تتمثل فيما يلي[7]:

- تكوين عدد كبير من المنشات في مجال الصناعة أو الخدمات الصناعية.
- اندماج الشركات الصغيرة مع بعضها البعض في علاقات أفقية واندماج الشركات الصغيرة والمتوسطة مع الشركات الكبيرة في علاقات راسية و يبدأ ظهور اقتصاديات التكتل.
- تبدأ العناقيد في النمو وخلق اقتصاديات الكفاءة نتيجة التجمع.
- تعمل العناقيد بكفاءة ولكن تحتاج إلى المزيد من التطور و الابتكار في المنتجات و العمليات الإنتاجية للاحتفاظ بمستوى التنافسية الحالي كما تظل في حاجة إلى تقوية الروابط الدولية

3-معايير تصنيف العناقيد الصناعية:

يتم تصنيف العناقيد الصناعية وفقا لعدد من المعايير[8] :

3-1-حسب مرحلة التطور:

تنقسم العناقيد وفقا لمرحلة النمو إلى:

- **الطور الجنيني**: وهي المرحلة التي يكون فيها العنقود صغيرا و لديه إمكانيات نمو كبيرة؛
- **طور الإنشاء**: حيث تظل هناك إمكانية لنمو العنقود رغم كبر حجمه؛
- **طور النضج**: حيث يكتمل فيه بناء العنقود و تصبح إمكانية النمو ضئيلة للغاية .

3-2-حسب عمق العلاقات بين الوحدات:

و تنقسم العناقيد الصناعية الى عناقيد ذات علاقات عميقة أو ضحلة أو غير معروفة و ذلك وفقا لعمق الروابط الإنتاجية بين الوحدات و عدد المؤسسات القائمة داخل العنقود.

3-3- حسب ديناميكية العمالة:

وتنقسم العناقيد وفقا لتطور حجم العمالة إلى عناقيد في حالة نمو أو انخفاض أو استقرار ويعتبر العنقود في حالة استقرار إذا كان التغير في حجم العمالة يتراوح بين+10% أو-10%.

3-4- حسب أهمية العلاقات الجغرافية:

كما يتم تقسيم العناقيد الصناعية وفقا لمستوى المنافسة طبقا للعلاقات الجغرافية سواء كانت على المستوى الإقليمي أو الوطني أو الدولي.

ثالثا-العنقود، وأثره في تعزيز تنافسية القطاعات الاقتصادية:

تعد إستراتيجية العناقيد الصناعية إحدى أهم أساليب تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودعم قدراتها الإنتاجية بما يساعدها على العمل في إطار يسمح لها بالتمتع بمزايا اقتصاديات الحجم الكبير من حيث إمكانية استخدام التكنولوجيا المتطورة وخفض تكاليف الإنتاج بالإضافة إلى رفع جودة منتجاتها النهائية.

1- القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد المعرفة العالمي:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع أرجاء العالم ضغوطًا تنافسية متزايدة مقرونة بعدم تكافؤ في مدى إتاحة التكنولوجيات والموارد العلمية المتقدمة .وواقع الأمر هو أن هناك قلة فقط من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على استغلال الفرص التي تخلقها العولمة.

وهذه" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحديثة "هي التي تتمتع بإمكانيات النمو والتصدير، وهي تشكل جزءًا صغيرًا من فئات الحجم" المتوسط"، بل وجزءًا أصغر، من فئات الحجم" الصغير." فعلى سبيل المثال، لا تشكل المؤسسات التي تطور التكنولوجيا وتلك التي تتبناها، على أفضل تقدير أكثر من نسبة 20 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى أوروبا ؛ ومن المؤكد أن هذه النسبة المئوية أقل بين الدول النامية .وتشير تجربة آسيا وجنوب شرق آسيا إلى سوء أداء غالبية المؤسسات الصغيرة في الأسواق العالمية .وبالعودة إلى المؤسسات متوسطة الحجم، سنجد أن المؤسسات الموجهة نحو النمو، والتي يوجد لديها ميل لاستخدام التكنولوجيا والتدريب، والتي تخدم أسواقًا محددة ومتخصصة هي وحدها التي تمكنت من الازدهار بل وحتى من المساهمة بنسبة كبيرة في صادرات بلدانها(على سبيل المثال 43 % من صادرات كوريا). ومن غير المرجح على الإطلاق أن تتمتع المؤسسات متناهية الصغر بموقع متميز في الاقتصاد العالمي.

طالما أنها مستمرة في توفير احتياجات البقاء لأصحابها، باستخدام تكنولوجيات بسيطة ونظم إدارية بدائية.

وتفتقر معظم الدول النامية إلى قطاع من المؤسسات المتوسطة قوي وديناميكي مشابه لذلك الذي نشأ في شرق آسيا، ومن ثم أصبحت تلك الدول تعاني مما أصبح يعرف باسم ظاهرة" الوسط المفقود" the missing middle syndrome"ويؤدي الافتقار إلى مثل هذا القطاع الحيوي إلى ضعف حلقات الربط بين قطاع المؤسسات الكبيرة وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤدي إلى ارتفاع مفرط في المكون المستورد

للمنتجات، وإلى انعدام الكفاءة نتيجة لضعف المنافسة المحلية، وفوق ذلك كله، إلى ارتفاع قابلية التأثر بالانكماشات الاقتصادية التي تهدد بالتأثير سلبًا على مستويات التوظيف والطاقات الإنتاجية الوطنية.

وعلاوة على ذلك، أظهرت البحوث الحديثة كيف أن الدول التي توجد لديها قاعدة راسخة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وروابط فعالة مع المؤسسات الكبيرة قد تمكنت من تحقيق ارتفاع في معدلات نمو الصادرات .وعلى العكس من ذلك، نجد أن الدول التي لم تتمكن من بناء قاعدة قوية تتسم بعلاقات ربط فعالة قد عانت عمومًا من انخفاض معدلات نمو الصادرات وباختصار، يؤدي غياب قطاع تنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد بوجه عام[9].

2- علاقة العنقود بمحددات القدرة التنافسية للصناعات الصغيرة والمتوسطة :

يمكن تعريف التنافسية(القدرة التنافسية أو الميزة التنافسية) على صعيد المؤسسة بأنها القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحًا، مستمرًا لهذه الشركة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية(العمل ورأس المال والتكنولوجيا) . ويعد تلبية حاجات الطلب المحلي المتطور والمعتمد على الجودة خطوة أساسية في تحقيق القدرة على تلبية الطلب العالمي والمنافسة دوليًا.[10]

ويمكن قياس تنافسية الشركة من خلال عدة مؤشرات أهمها، الربحية ومعدلات نموها عبر فترة من الزمن، إضافة إلى استراتيجية الشركة لتلبية الطلب في السوق الخارجي من خلال التصدير أو عمليات التزويد الخارجي وبالتالي قدرة الشركة على تحقيق حصة أكبر من السوق الإقليمي والعالمي.

أما فيما يتعلق بالتنافسية على مستوى قطاع صناعي فهي تعني قدرة شركات قطاع ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية، دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية وبالتالي تميز تلك الدولة في هذه الصناعة .وتقاس تنافسية صناعة معينة من خلال الربحية الكلية للقطاع، وميزانه التجاري، ومحصلة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل. والخارج، إضافة إلى مقاييس متعلقة بالكلفة والجودة للمنتجات على مستوى الصناع.[11]

وقد صنف الاقتصادي"مايكل بورتر"العوامل المحددة للميزة التنافسية في نشاط معين بأربع مجموعات تتمثل في ظروف عوامل الإنتاج ومدى توفرها، وظروف الطلب من حيث حجمه وأهميته وتأثيراته وأنماطه، ووضع الصناعات المرتبطة والمساندة لذلك النشاط ومدى وجودها، بالإضافة إلى الوضع الاستراتيجي والتنافسي للمؤسسة من حيث وجود البيئة المعززة للقدرة التنافسية.ويمكن تحديد القدرة التنافسية لنشاط معين من خلال دراسة هذه العوامل وطبيعة العلاقة فيما بينها وبالتالي تحديد نقاط الضعف والقوة في مقدرة هذا النشاط على المنافسة،وذلك بغية العمل على معالجة نقاط الضعف والتغلب عليها والحفاظ على نقاط القوة وتعزيزها وصولا إلى تطوير القدرة التنافسية لذلك النشاط[12] .

الشكل(01) :يوضح محددات الميزة التنافسية عند بورتر

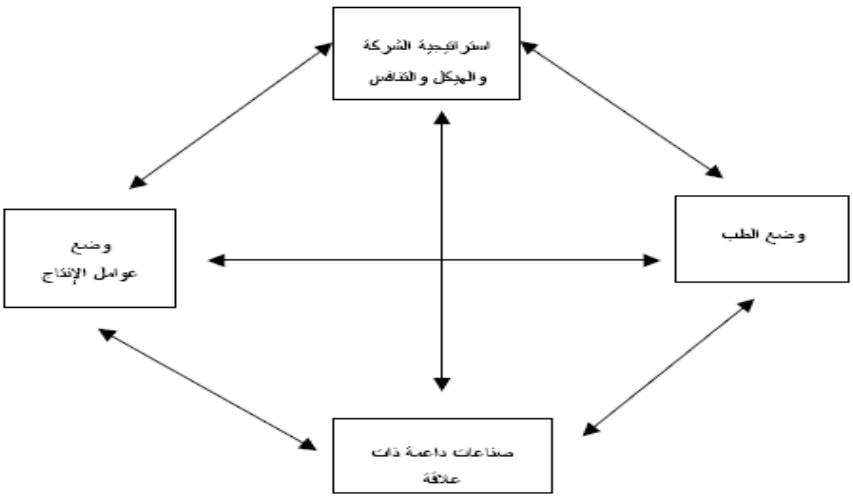

Source: Michael E. Porter, On Competition, Harvard Business School Publishing, Boston,MA. 1996 p.167

انطلاقا مما سبق عن مفهوم التنافسية فان تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تنمية قدرتها التنافسية يتطلب التغلب على مشاكل صغر الحجم وهو الأمر الذي يمكن مواجهته من خلال إحدى الاستراتيجتين، تتمثل الإستراتيجية الأولى في استهداف أسواق متميزة وهو الأمر الذي يستدعي دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بقدرات علمية و تكنولوجية هائلة على النحو الذي يمكنها من تطوير قدراتها الإبداعية و الابتكارية و التقدم للمنافسة بأنواع متميزة من المنتجات من حيث درجة التجديد والابتكار أما الاستراتيجية الثانية فتتمثل في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تطوير قدراتها وصولا إلى محاكاة سلوك المؤسسات الكبيرة في تخفيض التكاليف و الأسعار عن طريق استغلال اقتصاديات الحجم الكبير في الإنتاج والجودة والتسويق والتدريب...وغيرها من العناصر الهامة في المنافسة وهو الأسلوب التي يتطلب إتباعه النجاح في ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتجمعات العناقيد الصناعية.

ويتلازم مفهوم العنقود مع مبدأ التنافسية، حيث من شأن النظر إلى الصناعة كعنقود، أن يحدد مدى تنافسية الصناعة من خلال تحديد أماكن الضعف والخلل وأماكن القوة والفرص في الصناعة وما يحيط بها من نشاطات داعمة لها ومرتبطة بها، سواء من خلال التكامل الأمامي أم الخلفي فالعنقود عبارة عن سلسلة مترابطة من الصناعات ذات العلاقة سواء من حيث مدخلات الإنتاج أوالتكنولوجيا المستخدمة أو المستهلكين أو قنوات التوزيع أو حتى المهارات المطلوبة.

ويرتبط هذا المفهوم بالتعاون والتنسيق بين عناصر السلسلة المختلفة .في مقابل النظرة التقليدية للصناعة والمتمثلة بالقطاع الذي يشمل جميع الصناعات ذات الإنتاج النهائي المتشابه، والمرتبط غالبًا بالتردد في التنسيق والتعامل بين المتنافسين والمطالبة الدائمة بالدعم والحماية الحكومية.[13]

تستطيع الصناعات الصغيرة المنَافسة محليًا وعالمياً عندما تتشكل الشركات والمؤسسات الداعمة والمرتبطة بها لتكون عنقودًا صناعيًا متكاملا تتعاون فيه المؤسسات لتحقيق ربحية أعلى للجميع، من خلال خلق وسط من المنافسة التي تؤدي إلى رفع الإنتاجية.

وتكمن خصوصية هذه التجمعات(العناقيد) بإيجاد موردين محليين لمدخلان الإنتاج وبكلف أقل نسبيا من استيرادها مما يؤثر إيجابًا على منافسة الصناعة في السوق المحلي والعالمي.

فكلما اتجهت الصناعات الداعمة والمرتبطة إلى إنتاج أجزاء محددة ومتخصصة من مدخلات الإنتاج، كلما كان لها دور أكبر في مساعدة الصناعة الرئيسة على التطور والمنافسة عالميًا.

وتشير التجارب الدولية إلى أن فكرة العناقيد الصناعية هي احد الأساليب الهامة التي تقوي قدرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة الانفتاح الاقتصادي على العالم وما يترتب عليه من حدة المنافسة العالمية داخل الأسواق المحلية وهو ما تظهره تجارب دول شرق أسيا من العنقود الصناعي هو وسيلة هامة ليس فقط لمواجهة الانفتاح و العولمة بل و الاندماج فيها من خلال تنمية القدرات التصديرية للمنشات الصغيرة والمتوسطة الحجم سواء من خلال عناقيد محلية ذات قدرات تصديرية عالية أو من خلال عناقيد محلية أو إقليمية أو دولية.

ومن ابرز هذه التجارب كذلك التجربة الإيطالية حيث يتميز الاقتصاد الإيطالي بتركز شديد للشركات الصغيرة والمتوسطة حيث أن حوالي90 % تستخدم الواحدة منها اقل من 20موظفا وقد اكذت التجربة الإيطالية أن تحقيق التنمية الاقتصادية لا يتم بالضرورة من خلال الشركات الضخمة فالاقتصادي الإيطالي يعتمد في الأساس على شركات صغيرة و متناهية الصغر إلا أنها استطاعت أن تصل إلى العالمية وأصبحت من أقوى المصدرين للسلع الاستهلاكية ذات الجودة العالية ويرجع نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ايطاليا إلى أن هذه المشروعات تعمل في شكل مجموعات مترابطة ذات علاقات متداخلة بين بعضها البعض وهو ما يطلق عليه عناقيد المشروعات الصغيرة و المتوسطة الحجم.

وتشير الإحصائيات الإيطالية في عام 1995بوجود 199عنقودا كانت تمثل 42.5% من مجموع العمالة الصناعية ويقع معظم العناقيد الصناعية في ما يسمى بايطاليا الثالثة (شمال شرق ايطاليا ووسطها)وقد تجلى النمو الاقتصادي الذي شهدته هذه المنطقة في ارتفاع معدلات التشغيل و ازدياد الاستهلاك وتراجع اتجاهات الهجرة وأصابت عناقيد الصناعات الصغيرة و المتوسطة نجاحا في إنتاج السلع التقليدية و التي منها الأحذية و حقائب اليد الجلدية و الملابس و الأثاث و الآلات الموسيقية و الأغذية المجهزة فضلا عن الصناعات التي تزود هده القطاعات بالآلات الضرورية[14].

ومن ابرز العناقيد الصناعية في ايطاليا عنقود صناعة الجلد (سانتا كروتشيسولارنو) و سانت كروتشي هي بلدة صغيرة متخصصة في إنتاج الجلود ذات النوعية المتوسطة إلى العالية المخصصة لصنع الأحذية وحقائب اليد وقد تجمعت في مساحة 10كيلو مترات مربع 300مؤسسة حرفية تشغل 4500عامل و200شركة مقاولة تستخدم 1700عامل ففي عام 1987وصل رقم مبيعات هذه الشركات ال500الى 1.5مليار دولار[15].

وخلال سبعينات و ثمانيات القرن الماضي شهدت عدد الشركات في المنطقة ازديادا كبيرا وتشمل دورة الإنتاج في صناعة الدباغة 15الى 20مرحلة وتجري تعاقدات مع الباطن مع شركات متخصصة في مهام معينة.

وتوجد تجربة أخرى مثيرة للاهتمام وهي التجربة الهندية حيث يحتل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة يبلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم في الهند 3.2مليون وحدة تشارك

بنسبة 30% من الناتج المحلي الإجمالي في الهند كما تساهم هذه المؤسسات بنسبة 45%من الصادرات الصناعية المباشرة وغير المباشرة وتمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 59%من المشروعات العامة في القطاع الصناعي و التي تنتج 40%من الناتج الصناعي الهندي و يعمل فيها 18مليون عامل[16].

والاستقراء المحلل للتجارب الناجحة في هذا المجال يوضح أن صغر حجم المؤسسات لا يمثل مشكلة بل يعد ميزة تكلفة المرونة في الاستجابة لتغيرات الأسواق و التكنولوجيات و أما المشكلة تنبع من تفكك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وعدم ارتباطها في هياكل متكاملة تمكنها من التغلب على المشكلات المرتبطة بتفتت عمليات الإنتاج و التسويق و الشراء ومن هنا يظهر أهمية العنقود الصناعي وهو مفهوم يعكس العلاقات الصناعية بين الوحدات الانتاجية ذات النشاطات السلعية و الخدمية المترابطة و المتكاملة والهيئات المساندة المختلفة سواء الحكومية أو المالية أو البحثية في إطار واحد سواء كان هذا العنقود يتمتع بتركز جغرافي أو إقليمي أو دولي.

3-السياسات الأساسية لدعم إستراتيجية العناقيد الصناعية في تنمية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تتطلب إستراتيجية العناقيد الصناعية أساليب مساندة لتفعيل دورها في تنمية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال قيام الحكومة بإزالة العقبات والمعوقات التي تحول دون قيام العناقيد أو تعرقل أداءها إضافة إلى تصميم سياسات تكنولوجية و فنية ذات خصوصية بالعمليات الإنتاجية الخاصة بالعنقود كما تتطلب العمل على جذب اهتمام الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى أهمية العنقود والمزايا التي تعود من العمل في هدا الإطار و لكي تستطيع الشركات استشعار هذه المزايا فان الأمر يتطلب في المرحلة الأولى جهود كبيرة من الدولة في سبيل رفع الوعي لدى الشركات وهو ما يتطلب حفزها على الوصول إلى النضج الاقتصادي الذي يمكنها من إرساء توليفة متسقة بين التعاون و التنافس.

وفي هذا المجال يمكن تقسيم السياسات و الخطوات التي يجب إتباعها من اجل خلق و تمكين العناقيد الصناعية من أداء دورها إلى مجموعتين[17]:

- تتعلق الأولى بمجموعة السياسات التي يجب إتباعها لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي يمكن أن يتكون منها العنقود فلا يمكن تنمية العنقود ومساندة الوحدات الأساسية الداخلة فيه وهي الشركات وفي حالة اختيار أسلوب العنقود كإستراتيجية لتنمية المشروعات فان أنواع المساندة المطلوب منحها للشركات وإن كانت لا تختلف على المستوى الجزئي عن الأساليب الأخرى لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل الدعم الفني والمالي والتكنولوجي وغيرها إلا أن الاختلاف يكمن في أسلوب منح هذه المساعدات فبرامج المنح يجب أن تكون متصلة ببعضها البعض حتى يتم التأكد من اتساق مسارها فبرامج التنمية التكنولوجية يجب أن تكون متناسقة مع برامج التمويل وبرامج تنمية مهارات اليد العاملة وأي اختلاف في المستوى أو المحتوى أو عدم التناسق في التوقيت يؤدي إلى فجوات بين المستوى التكنولوجي الذي يمكن أن تطلبه المؤسسة وبين حجم التمويل المتاح لشراء المعدات ولتأهيل اليد العاملة التي تستخدم هذه المعدات وهي كلها أمور تضعف من نظم المساندة.

- أما المجموعة الثانية من السياسات فهي للمساعدة على خلق هذه العناقيد و تأهيلها للقيام بدورها وهنا يقع على الدولة مسؤولية المساعدة في نضج العنقود من خلال تصميم البرامج التي تشجع على إرساء نمط شبكي من العلاقات مثل تشجيع التعاقد مع الباطن و تشجيع تبادل المعلومات و إنشاء مراكز تدريب مشتركة وشركات مشتركة جديدة يساهم فيها العاملون في العنقود إضافة آخرين وذلك من أجل تطوير نوعيات جديدة من التكنولوجيا التي تخدم العنقود أو من التسويق الخارجي المشترك أو لإنتاج مدخل وسيط له صفة العمومية في هذا العنقود.

أيضا يقع على الدولة مسؤولية إقامة الربط بين العنقود الصناعي ونظام التطوير الوطني وهو النظام الذي يضم نظم التعليم والتدريب ونظم الإنتاج ومؤسسات البحث العلمي والجامعات ذلك أن هذا الربط هو الذي يدفع إلى تطوير العنقود ووصوله إلى مرحلة التنافسية العالمية لأنه يكفل تكييف نظم التعليم و التدريب وتطوير العلوم و التكنولوجيا على النحو الذي تحتاجه مدخلات التطوير في العنقود.

الخاتمة:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في مختلف الدول المتقدمة و النامية على حد سواء وهو ما يرجع إلى الدور الكبير الذي يمكن أن تقوم به هذه المؤسسات في تفعيل استراتيجيات النمو المصاحب لزيادة فرص التوظيف ومواجهة الفقر وإعادة توزيع الدخل وهي كلها أمور تحتل أولوية في أنظمة السياسات الاقتصادية لكل المجتمعات وعلى رأسها الدول النامية.

وتواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العديد من المشاكل التي ترجع غالبا إلى صغر الحجم فهي تعاني من التكاليف المرتفعة للحصول على المواد الخام والمعدات الإنتاجية فضلا عن الحصول على خدمات الإنتاج الأخرى كالاستشارات الفنية و المالية والتدريب كما لا تستطيع الاستفادة من الفرص التسويقية التي تتطلب شركات ذات حجم كبير وترجع اغلب تلك المشكلات إلى صغر حجم تلك المؤسسات وتفككها وعدم ارتباطها في هياكل متكاملة ومن هنا ظهر مفهوم العنقود الصناعي كأداة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أسواقها المحلية و العالمية وينتج عن ترابط الشركات الصغيرة في شكل عناقيد صناعية العديد من المزايا على مستوى المؤسسات وعلى مستوى الاقتصاد ككل ذلك أن تكون هذه العناقيد والعمل داخلها يساعد على زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل كما يسهل الوصول إلى العمالة المدربة والموردين المتخصصين وسهولة الوصول إلى المعلومات بالإضافة إلى زيادة القدرة الابتكارية وتقليل نفقات التبادل أثناء المراحل الإنتاجية وبالتالي تنخفض تكاليف الإنتاج بصفة عامة وهو ما يؤدي في النهاية إلى رفع المزايا التنافسية للمنتجات وتحسين فرص التصدير مما ينعكس على الاقتصاد ككل ومن أجل كل ذلك لابد من:

- تعديل وتطوير القوانين والتشريعات الخاصة بممارسة الأنشطة الاقتصادية، بما يعزز البيئة الاستثمارية والإنتاجية والقانونية ويزيد من نجاح واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير مقومات البنية التحتية الملائمة لتنفيذ المشروعات الاقتصادية بأسعار تشجيعية وتنافسية.
- رسم سياسات تنموية وطنية شمولية، تأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المحلية والاحتياجات الفعلية للمجتمع الجزائري، لتحديد طبيعة الفرص المتاحة للمبادرين وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات المختلفة.

الهوامش والمراجع:

[1] ماهر حسن المحروق، ايهاب مقابله، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الاردن، 2006

[2] القانون رقم **01-18** المؤرخ في **2001/12/12** المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الجريدة الرسمية رقم **77**،المنشورة في **15**ديسمبر**2001**.

[3] محمد الهادي مباركي، المؤسسة المصغرة : المفهوم و الدور المرتقب، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، العدد**11**،**1999**، ص ص : **133**، **134**.

[4] مصطفى محمود عبد السلام، دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة (خبرة دولية)، الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 14-15 مارس 2010

[5] نفس المرجع.

[6] اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا:زيادة إنتاجية الشركات الصغيرة و المتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال التكتل و التشبيك دراسة حالة صناعة الملابس في لبنان2004ص10http//www.escwa.org.ib.

[7] لبنى عبد اللطيف وآخرون، العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة و متوسطة الحجم، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، جمهورية مصر العربية2003ص13 http//eip.gov.eg

[8] نفس المرجع، ص21

[9] وزارة المالية المصرية، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر: اطارسياسي عام وخطة عمل، آوت 2006.

[10] مجموعة من الباحثين، التنافسية و تجربة الأردن، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ص3 http//www.arab-api.org.eg

[11] نفس المرجع، ص3

[12] إسماعيل زغلول ومحمد الهزامية:سياسات وخطط تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد الأردني، ندوة القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق الدولية.صندوق النقد العربي.أبو ظبي 1999ص172.http//www.amf.org.ae

[13] التنافسية و تجربة الأردن، مرجع سابق، ص8

[14] اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا، مرجع سابق، ص16.

[15] نفس المرجع السابق، ص16.

[16] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار:تجارب دولية في المشروعات الصغيرة و المتوسطة، دورية ربع سنوية عن التجارب الدولية في المجالات التنموية 2002ص11 http//www.ecomic.idsc.gov.eg

[17] لبنى عبد اللطيف وآخرون، مرجع سابق، ص34.